

لجنة القطن الدولية

انتهاء عملها وقراراتها

انتهت لجنة القطن الدولية المشتركة من اجتماعاتها ومحاجثاتها التي قضت فيها يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٣٤ بالاسكندرية وأيام ١٧ و١٨ و١٩ بالقاهرة وافقت
بالاجماع على القرارات الآتية : —

١ - اختبارات الرطوبة :

تقرر أن يعرض المصنرون على هيئةهم الرسمية التوصيات الآتية : —
يتحمل نفقات اختبارات الرطوبة ، على سبيل التجربة وبشرط أن تعمل في
دار الاختبار بالاسكندرية
أولاً - الفريق الذي يطلب عمل الاختبار اذا أظهرت نتيجة الاختبار أن نسبة
الرطوبة تتفاوت بين ٨١ و ٩٤ في المائة
ثانياً - الشارى اذا أظهرت نتيجة الاختبار أن نسبة الرطوبة تقل عن
٨٠ في المائة

ثالثاً - البائع اذا أظهرت نتيجة الاختبار أن نسبة الرطوبة تزيد على ٨٦ في المائة

٢ - الأقیمة المصرية للرتب :

ترغب هذه اللجنة في إعداد مجموعات من المعاذج القياسية للرتب المقررة بواسطة
بورصة مينا البصل واعطائها بالهن لبورصات القطن في العالم

٣ - الأقیمة المصرية للنوع والطول والمتانة :

تقدير هذه اللجنة المصاعد المتعددة التي تعترض انشاء أقیمة للنوع والطول والمتانة

لاسيما ما يتعارق بأصناف القطن الطويل التيلة ولكن رغبة في درس هذه المسألة درساً اضافياً فيها بعد تطلب اللجنة من ذوى الشأن ان يعدوا ما ينطر لهم من الأقىسة للقطن الأشموني ويقدموها في اجتماع اللجنة القادم للفظر فيها وفي الوقت نفسه يجب أن لا تعلن هذه النماذج

٤ — تعريف القطن في الـ كبايس :

ان هذه اللجنة مجمعة رأياً على أن الحل الوحيد لمعالجة الشكوى القديمة من اختلاط القطن المصري بالياف غريبة وغيرها من المواد الخارجية هو أن لا يلامس القطن من الحقل الى مصنع الغزل أى نسيج آخر غير المنسوجات القطنية ومن أجل ذلك تشير اللجنة بكل احترام على الحكومة المصرية بسن التشريع اللازم لتنفيذ ما يأتى :-

- (ا) لا يستعمل نسيج ما غير أكياس مصنوعة من القطن وخيط (دوباره) من القطن في جميع مراحل الجني والخليج والـ سكبس (ب) جميع الاشخاص الذين يتداولون القطن في المحالج والمـ كابس يجب أن يلبسو ملابس بيضاء مصنوعة من القطن

٥ — المواد الفربية والـ خلط :

أولاً — تقدر هذه اللجنة حق الفدر الصعبه في معالجة الخلط في داخل البلاد وترى أنه يجب تعيين مفتش موظف في كل محلج على حدة ثانياً — يجب أن يعهد إلى هذا الموظف بالاشراف اللازم في الخليج لمنع المواد الغربية ثالثاً — تقترح اللجنة على المشتغلين بالفرفرة والـ سكبس أنه قد يكون من المقيد اجراء تجارب لمعرفة ما إذا كان من الميسرا استخدام غزالت مغناطيسية تصنع طبقاً لمقتضيات صناعة السكبس ويجب اطلاع الشعبة المصرية من اللجنة بانتظام على سير هذا المشروع

رابعاً - تقترح اللجنة أيضاً أن يقوم الفرزال باختصار المصدر مباشرة بكل شكوى من وجود مواد غريبة في الأقطان التي شحنها إليه

٦ - قرار براغ :

إن هذه اللجنة تشير بأن جميع القطن الذي ينتج في القطر المصري بكثيّر تجاريّة يجب أن يعرف ويباع باسم الرسمى لكل صنف . وهذه الأسماء هي في الوقت الحاضر الساكل والأشمونى والبلتون والزاجوراه والنھضة والفوادى والمعرض وجيزة نمرة ٧ وسخانة ٤

والمفهوم أن اسم زاجوراه الذى يطلق على الأشمونى المنتج في الدلتا (الوجه البحري) يعني أشمونى الدلتا وليس صنفاً مائعاً بنفسه ولكن يجوز استعماله كاسم رسمى بهذا المعنى . وخلط أشمونى الدلتا بأشمونى الوجه القبلي يجب أن لا يسمح به في أي مكان كان

واذا كان هناك صنف مامن القطن ينتج بكثيّر تجاريّة أصغر من أن يباع في السوق على حدة وخلط بب ذلك بصنف من الأصناف الأخرى وجب أن لا يُعرف القطن المخلوط بحال من الاحوال بذلك الصنف بل يجب أن يوصف صريحاً ويباع بصفة كونه خليطاً

وتكون السلطة في اضافة صنف الى هذه القائمة محصورة في الحكومة المصرية

٧ - تعاونه أصحاب المحال :

تلاحظ هذه اللجنة بالأسف أنه ليس لأصحاب المحال هيئة ما (مماثلة لهيئة المصرين) يمكن البحث معها في مشكلات الخالجين العديدة ويسهل لها بواسطتها تبسيط بعض من مصاعب الادارة . وفي الوقت الذي تقدر فيه اللجنة المصاعب الجغرافية (بمقابلتها باحتشاد المصرين في الاسكندرية) تقترح بأنه يحسن بالحكومة

المصرية وقوميون بورصة ميناء البصل أن يدرسها مع جمعية المصدرين امكان انشاء
ممثل هذه الهيئة

٨ — المقام مررت المباشرة بين متحبى القطن والغزالين :

من رأى أعضاء هذه اللجنة أن مسألة اقتداء بعض الوسطاء يجب أن يدرسها القسم
المصرى من هذه اللجنة

فإذا أنشئت هيئة مسؤولة تتولى التصرف بالقطن المصرى على نحو ما فعل مصورو
الاسكندرية حتى الآن كان الغزالون على استعداد لتجربة المشروع المقترن .

وسيعالج القسم المصرى من اللجنة المشتركة هذه المسألة على نور المعلومات المجموعة
في اجتماع اللجنة المشتركة القادم

* * *

وسيعقد مؤتمر القطن الدولى القادم بایطاليا في مدينة روما أو ميلانو وتحتاج اللجنة
المدولية للقطن المصرى قبل اجتماع المؤتمر يومين .

وانسحب مسيو سيريج رئيسا للجنة في السنة القادمة وأمين يحيى باشا وكيلها .